

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة

(1990-2016)(*)

ا.م.د.سوسن كريم هودان الجبوري

طالب الماجستير قاسم سعد صكبان

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

(*) بحث مستل من رسالة ماجستير

المستخلص

لأهمية سعر الصرف وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية مؤثرة في معظم القطاعات الإنتاجية فقد تم اختيار عنوان هذه الدراسة وهي محاولة لتسليط الضوء على سعر الصرف في العراق ودراسة التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال مدة الدراسة وتحديد اثر تلك التطورات في نظام الصرف ومن ثم التوصل إلى نتائج يمكن أن تساهم في تقويم مدى ملائمة هذا النظام لظروف العراق وطبيعة اقتصاده. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وكان من أهمها، إن لسعر الصرف الأجنبي أهمية كبيرة تتمحور من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لأن سعر الصرف يعتبر المرآة العاكسة لمركز البلد التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الاستيرادات والصادرات وظهر من خلال نتائج الاختبارات القياسية ان جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند فرقها الأول (1) ~ I ، وهذا ما سمح لنا باستخدام نموذج التكامل المشترك باختبار جوهانسن بين تلك المتغيرات.

Abstract

The importance of the exchange rate and the consequent economic impact on most productive sectors has been chosen as the title of this study, an attempt to shed light on the exchange rate in Iraq and study the economic developments that took place during the study period and determine the impact of these developments in the exchange system and then reach results To contribute to assessing the appropriateness of this system to the circumstances of Iraq and the nature of its economy. The research found a number of conclusions. The most important of which is that the foreign exchange rate is of great importance by linking the local economy to the global economy because the exchange rate is considered as the reflective woman of the country's business center with the outside world through the relationship between imports and exports. All the variables of the study were stable at the first difference (1) ~ I, which allowed us to use the JOH model to test Johansen among those variables.

المقدمة

يعتبر (الدينار العراقي) العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته اليومية، ولما كان العراق أحد البلدان النفطية الريعية نظرا لاعتماده الرئيس على إنتاج النفط وتصديره بهدف توليد الدخل والنتاج، فانه لجا إلى ربط عملته الوطنية (الدينار العراقي) بـ (الدولار الأمريكي) بهدف الحفاظ على استقرار صرفه أمام العملة الأجنبية ممثلة بالدولار الأمريكي واهمها في عوائد الصادرات والمدفوعات فضلا عن الاستيرادات من الخارج.

وسبب اختيار عنوان البحث يعود إلى حدوث تغيرات جوهرية في الاقتصاد العراقي ومرور العراق بمرحلتين مختلفتين الأولى للمدة (1990 - 2002) المتمثلة بتبعية السلطة النقدية للحكومة فضلا عن

الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق خلال المدة المذكورة من حروب وعقوبات اقتصادية دولية وتوقف شبه تام للصادرات مما أدى إلى تدهور سعر الصرف نتيجة لعدم استقرار المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير جداً والإفراط في المعروض النقدي والمدة الثانية بعد عام 2003 والتي شهدت استقلالية البنك المركزي العراقي واستخدام أدوات ووسائل جديدة للسياسة النقدية وعلى وجه التحديد مزادات العملة والذي يعتبر من اهم اهداف السياسة النقدية الجديدة لتحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي وان سعر الصرف يتأثر بقوة بالمتغيرات الاقتصادية النقدية ولغرض دراسة تلك العوامل او المتغيرات وقياس اثرها في سعر الصرف جاءت هذه الدراسة.

مشكلة البحث Research problem

تتلخص مشكلة البحث في السؤال التالي : (كيف تؤثر بعض العوامل الاقتصادية النقدية في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ، واي منها اكبر تأثيراً ؟ ...)، وهذا ما يتطلب التركيز على البحث في مجال تلك العوامل للوقوف على المشكلة ووضع العلاجات المناسبة لها وبما يضمن استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية .

فرضية البحث Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها :
"يتأثر سعر الصرف بعوامل نقدية أدت إلى عدم استقراره وكان للعوامل النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد ، ومزادات العملة ، وسرعة دوران النقود) الدور الحاسم في ذلك "

هدف البحث Research Objective

- يهدف البحث إلى تحقيق جملة من النقاط يمكن إيجازها بالاتي :
- 1- الوقوف على واقع سعر صرف الدينار العراقي والعوامل النقدية المؤثرة فيه خلال مدة الدراسة
 - 2- تحليل العلاقة النظرية بين سعر الصرف وبعض العوامل النقدية المؤثرة فيه
 - 3- قياس اثر بعض المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990 – 2016)

حدود البحث Research limits

- 1 - الحدود المكانية : - العراق
- 2 - الحدود الزمانية : - المدة من (1990 – 2016)

هيكلية البحث Research Structure

من اجل تغطية موضوع البحث فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث ، خصص المبحث الأول لتأطير نظري ومفاهيمي لسعر الصرف والعوامل النقدية المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فخصص للتحليل الوصفي لسعر

الصرف والعوامل النقدية المؤثرة فيه في العراق للمدة (190- 2016) والمبحث الثالث خصص للتحليل الكمي للعلاقة بين سعر الصرف وبعض العوامل النقدية المؤثرة فيه في العراق للمدة (1990 - 2016)

المبحث الأول : الاطار النظري لسعر الصرف والمتغيرات النقدية المؤثرة فيه

أولاً: مفهوم سعر الصرف The concept of the exchange rate

يعرف بأنه ((سعر للوحدة من العملات الأجنبية يحدده كل من قوة الطلب والعرض من العملات الأجنبية في أسواق الصرف، وبذلك فانه لا يختلف عن أسعار السلع الأخرى وانه ليس أكثر من سعر يتم الإعلان عنه في الأسواق المحلية شأنه شأن السلع الأجنبية الأخرى يومياً)).⁽¹⁾

ويعد سعر الصرف من أهم المؤشرات النقدية، إذ يمارس دوراً فاعلاً في برنامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وتبرز أهميته من خلال مساهمته في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فالاستقرار الداخلي متمثلاً في تحقيق الاستقرار في الأسعار وقدرراً من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، أما التوازن الخارجي فيتمثل بتوازن ميزان المدفوعات .⁽²⁾

ثانياً :المتغيرات النقدية المؤثرة في سعر الصرف

1. عرض النقد Money supply

يعد (ريكاردو) أول من بين اثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف وذلك عندما أوضح أن إنكنترا اضطرت إلى تخفيض (الإسترليني) عن قيمته الاسمية في مواجهة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تسببت في ارتفاع الأسعار المحلية ومن ثم ارتفاع كلفة الصادرات والذي أدى إلى نقص الطلب عليها في أسواق الطلب العالمية وانخفاض قيمتها وحدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة نقص كمية النقود في الداخل، اذ تصبح تكلفة السلع المصدرة منخفضة مما يزيد الطلب عليها فتزيد قيمتها فيحقق ميزان المدفوعات فائضاً وترتفع قيمة العملة، وإن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة⁽³⁾

2. سرعة دوران النقود The speed of money circulation

تعتبر العلاقة بين سرعة دوران النقود وسعر الصرف علاقة عكسية لاسيما عندما تكون فيها درجة الإحلال بين العملات المختلفة عالية جداً، اذ ان زيادة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لبلد ما تؤدي إلى زيادة الطلب عليها من قبل الأفراد والمؤسسات ويجعل الاحتفاظ بها امراً مرغوباً ، ومن ثم إلى

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)،

23، ص 2011 ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع،

(2) سعد صالح عيسى، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة

(2003-2016)، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 36، لسنة 2016، ص 247

(3) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990، ص 106

انخفاض سرعة دورانها، وبالعكس في حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية للبلد المعني، اذ يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية ويدفع بالأفراد والمؤسسات إلى عدم الاحتفاظ بها ومحاولة التخلص منها وبالتالي زيادة سرعة دورانها ⁽¹⁾.

3. مزاد العملة Currency auction

مزاد العملة يعد مزاد العملة الأجنبية أداة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الأساس النقدي للبلد بهدف التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية، اذ تؤدي عملية مزاد العملة الأجنبية إلى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية وذلك عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما ينعكس بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار ⁽²⁾. وان مزادات العملة الأجنبية تسهم بتحسين القدرة الشرائية للأفراد وزيادة اطمئنانهم بان العملة المحلية أصبحت مخزنا تاما للقيمة بدلا من العملة الأجنبية وترتبط مزادات العملة (المبيعات) وسعر الصرف الأجنبي بعلاقة عكسية اذ ان ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي وارتفاع قيمة العملة المحلية ⁽³⁾.

المبحث الثاني : تحليل سعر الصرف والمتغيرات النقدية المؤثرة في سعر الصرف في العراق للمدة

(1990-2016)

أولا : التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2016)

من خلال تتبع حركة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي نلاحظ بان سعر الصرف في العراق شهد عدة تغيرات منذ عام (1990) وحتى عام (2016) لذلك تم تقسيم مدة الدراسة على مرحلتين وكما يأتي :

1. التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990 – 2002)

شهدت هذه المرحلة انغلاق في التجارة الخارجية للعراق ومعاملاته الرسمية مع العالم الخارجي، وانعدام مصادر العرض الأساسية من العملة الأجنبية جراء توقف الصادرات النفطية وتجميد أرصدة العراق في

⁽¹⁾ وسام حسين علي الغزي، محددات سرعة دوران النقود في العراق : دراسة تطبيقية للمدة 1980 – 2013،

جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 13، لسنة 2015، ص 27

⁽²⁾ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لعام 2010، ص 42

⁽³⁾ نجلة شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي

للمدة 2004-2015، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد الأول، العدد الثاني، لسنة

الخارج،⁽¹⁾ وكان لهذه التغيرات الأثر السلبي على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، فيلاحظ في الجدول (1) إن سعر صرف الدينار العراقي كان يساوي (4) دنانير للدولار الأمريكي الواحد في عام (1990) ثم ارتفع إلى (10) دينار لكل دولار أمريكي واحد عام (1991) وبمعدل نمو بلغ (150 %) واستمر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بالارتفاع حتى وصل إلى (1674) دينار لكل دولار أمريكي عام (1995) وبمعدل نمو بلغ (265.5%)

ومع بداية صدور قرار الأمم المتحدة وتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام (1996) يلاحظ أن سعر الدينار مقابل الدولار شهد تحسنا كبيرا إذ انخفض من (1674) عام (1995) إلى (1170) عام (1996) إذ انخفض بمعدل (-30.1) ألا أن هذا التحسن في سعر صرف الدينار لم يستمر طويلا حيث بدأ بالتذبذب طيلة السنوات اللاحقة بعد عام (1996) ارتفاعا وانخفاضا إلى أن بلغ (1957) دينار لكل دولار أمريكي عام (2002) وبمعدل نمو سنوي (1.5 %)

والجدول (1) يبين أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (1990-2002) .

جدول (1)

تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي
للمدة (1990 – 2002)

(دينار / دولار أمريكي)

السنة	السعر الموازي	معدل النمو	السعر الرسمي
1990	4	---	0.3108
1991	10	150	0.3108
1992	21	110	0.3108
1993	74	252.4	0.3108
1994	456	518.9	0.3108
1995	1674	265.5	0.3108
1996	1170	30.1-	0.3108
1997	1471	25.7	0.3108
1998	1620	10.1	0.3108
1999	1972	21.7	0.3108
2000	1930	2.1-	0.3108
2001	1929	0.1-	0.3108
2002	1957	1.5	0.3108

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص، 2003

- تم احتساب معدلات النمو وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس - 1 * 100)

2. التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2016)

⁽¹⁾ مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بغداد، بيت الحكمة، 2001 ، ص 36

بعد التغير الذي شهده العراق عام 2003 على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، اضحى سعر الصرف سياسة مهمة ذات أهداف واضحة المعالم يحكمها القانون، وأصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية الجديدة في العراق، إلى جانب إلغاء التعددية في أسعار الصرف والتوجه نحو سعر الصرف المدار، فالأوضاع الاقتصادية السيئة في المرحلة السابقة القت على عاتق سياسة سعر الصرف مهمة أساسية في هذه المرحلة، تتمثل بأعاده الثقة بالدينار العراقي بعدما فقدت الثقة به من قبل الأفراد والمؤسسات خلال المدة التي سبقت عام 2003، وأظهرت السياسة النقدية المتبعة بعد عام 2003 قدرات كبيرة في السيطرة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار طيلة الأعوام التالية ويظهر ذلك من خلال الجدول (2) والذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2016 - 2003) ويلاحظ من خلال البيانات ان سعر صرف الدينار العراقي كان يعادل (1936) دينار لكل دولار في السوق الموازي و (1896) في السوق الرسمي وقد ارتفعت قيمته بصورة كبيرة جدا عام 2004 حيث انخفض سعر الصرف إلى (1453) دينار لكل دولار في السوق الموازي و(1453) بحسب سعر المزاد نتيجة لعملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ودخولها إلى التداول وما تمتعت به من قبول عام إذ توفر الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة إضافة لذلك الشروع بتطبيق مزاد العملة، وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي للتدهور عام 2005 ليلبغ (1472) في السوق الموازي و(1469) بحسب سعر المزاد، نتيجة للتدهور الأمني خلال تلك المدة مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها، وهذا يعد تدهورا طفيفا، إذ عاود سعر صرف الدينار إلى الارتفاع والتحسن بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006- 2008) في السوقين الموازي ومزاد العملة أما المدة ما بين (2009- 2016) شهدت استقرارا ملحوظا في سعر صرف الدينار العراقي في السوقين وان الاستقرار والتحسن في قيمة الدينار العراقي زاد من ثقة الأفراد نسبيا وضيق من ظاهرة الدولار التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ويتضح بان الاختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية بات يضمحل تدريجيا واصبح الفارق بينهما طفيف جدا خلال المدة (2003- 2016) باستثناء عامي (2015-2016) اتسع الفارق بين السعرين في السوق الرسمي والموازي بنسبة قليلة، ويعزى ذلك إلى تطبيق المادة 50 من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 والتي تضمنت تحديد الكميات المباعة من العملة الأجنبية (الدولار) في المزاد ب (75) مليون دولار يوميا على الرغم من العمل بهذه المادة لكن البنك المركزي العراقي تخلى عنها خوفا من اتساع الفارق بين السعرين والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع

الأمنية والسياسية في البلاد نهاية عام 2014، والجدول (2) يوضح معدلات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2003-2016).

جدول (2)
تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي
للمدة (2003 – 2016)

(دينار / دولار أمريكي)

السنة	السعر الموازي	معدل النمو %	السعر الرسمي	معدل النمو %
2003	1936	1.0-	1896	
2004	1453	24.9-	1453	- 23.3
2005	1472	1.3	1469	1.1
2006	1475	0.2	1467	-0.1
2007	1267	14.1-	1255	-14.4
2008	1203	5.8-	1193	-4.9
2009	1182	1.9-	1170	-1.9
2010	1185	1.4	1170	0.0
2011	1196	0.8	1170	0.0
2012	1233	3.1	1166	-0.3
2013	1232	0.1-	1166	0.0
2014	1214	1.5-	1166	0.0
2015	1247	7.4	1167	0.08
2016	1275	2.2	1190	1.9

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، أعداد مختلفة، السنوات (

2003 – 2016)

- معدل النمو السنوي أحسب من قبل الباحث وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس – 1 * 100)

ثانيا : التحليل الوصفي لعرض النقد في العراق للمدة (1990-2016)

ولغرض توضيح عرض النقد سيتضمن هذا الجانب عقدين مختلفين تقريباً من الزمن مر بهما الاقتصاد العراقي. لكون كل مرحلة أحاطت بها متغيرات اقتصادية مختلفة .

1. تحليل عرض النقد بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع في العراق للمدة (1990-2002)

في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي شهد العراق ظروفا استثنائية تمثلت بحرب الخليج الثانية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية إذ دمرت اغلب البنى التحتية والاقتصادية للبلاد، وأعقبها العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق والتي عزلت العراق اقتصاديا عن العالم الخارجي واصبح هناك توقف شبه تام في التبادل التجاري، بعد توقف تصدير النفط الذي يعد المورد الأساسي

للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيرادات العراق وحاجاته الأخرى، بعد ان كان العراق في عام 1989 يعتمد على الاستيراد لتلبية ما يقارب 71% من احتياجاته الاستهلاكية .⁽¹⁾

وعلى صعيد المؤشرات النقدية ومن خلال الجدول (3) يلاحظ ان عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 ارتفع من (15359) مليون دينار عام 1990 إلى (24670) مليون دينار عام 1991 وبمعدل نمو بلغ (60.6%) واستمر عرض النقد بالمفهوم الضيق بالارتفاع وبشكل كبير جدا للمدة (1992-1995) وبلغ أعلى معدل نمو له خلال المدة (195.1%) لعام 1995 ويعزى السبب وراء هذا الارتفاع إلى زيادة العملة في التداول نتيجة للإصدار النقدي الجديد، وتوضح النسب الواردة في الجدول ان نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق بلغت كحد ادنى (77.7%) في عام 1993، وكحد اعلى بلغت (91.8%) عام 1996، إذ ارتفعت العملة في التداول من (21878) مليون دينار عام 1990 إلى (584398) مليون دينار عام 1995، مما يؤكد ارتفاع السيولة لدى الأفراد وعدم فاعلية سعر الفائدة للحد منها بسبب زيادة معدلات التضخم مما يجعل سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية، بينما شهد عام 1996، انخفاضا لمعدل نمو عرض النقد مقارنة بالأعوام السابقة اذ بلغ (36.2%) نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، فضلا عن قيام السلطات النقدية بتحديد أوجه الأنفاق للحد من الموجة التضخمية التي عانى منها الاقتصاد العراقي للسنوات السابقة، في حين شهد عام 1997 زيادة في عرض النقد ولكن بمعدل نمو اقل من عام 1996 اذ انخفض معدل نمو عرض النقد إلى (8%) وشهد عام 1998 زيادة في معدل نمو عرض النقد بلغ (30.23%) بينما بلغت معدلات نمو عرض النقد M1 للأعوام (1999-2002) ما قيمته (9.7%, 16.4%, 24.9%, 39.5%) على التوالي، وذلك نتيجة لقيام الدولة بتوسيع النشاط الاقتصادي على برامج الأعمار بعد مرحلة الحروب الطويلة التي مر بها العراق أما عرض النقد بالمعنى الواسع M2 ارتفع من (26983) مليون دينار عام 1990، إلى (31722) مليون دينار عام 1991، وبمعدل نمو بلغ (17.5%) واستمر عرض النقد الواسع بالارتفاع التدريجي من (56829) مليون دينار عام 1992 إلى (3852241) مليون دينار عام 2002، مسجلا خلال المدة ادنى معدل نمو بنسبة (12.8%) عام 1999 وأعلى معدل نمو بنسبة (179.3%) عام 1995، بينما اخذ عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 بالارتفاع بشكل تصاعدي للأعوام (2000-2002) وبمعدل نمو (35.7%, 28.2%, 19.2%) على التوالي، والجدول (3) يوضح تطورات عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع للمدة (1990-2002).

(1) حيدر نعمة بخيت، فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال 214 المدة 1970-2009، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، ص

جدول (3)

عرض النقد بالمعنى الضيق M1 والمعنى الواسع M2 ومكوناته للمدة (1990-2002)

مليون دينار

السنوات	صافي العملة في التداول (1)	نسبة العملة في التداول M1 الى (2)	الودائع الجارية (3)	نسبة الودائع الجارية M1 الى (4)	عرض النقد M1 (5)	معدل نمو % (6)	شبه النقود (7)	عرض النقود M2 (8)	معدل نمو % (9)
1990	13412.1	87.2	1947.2		15359	-----	11624	26983	-----
1991	21873	88.7	2797	12.7	24670	60.6	7052	31722	17.5
1992	136021	82.0	7888	11.3	43909	77.9	12920	56829	79.1
1993	67134	77.7	19296	18.0	86430	96.8	27236	113666	100
1994	199436	83.5	39460	22.3	238901	176.4	37965	276866	134.5
1995	584398	85.9	120666	16.5	705064	195.1	68273	773337	179.3
1996	881616	91.8	78887	17.1	960503	36.2	123669	1084172	40.1
1997	929828	89.6	108269	8.2	1038097	8	204472	1242569	14.6
1998	1192530	88.2	159346	10.4	1351876	30.2	294364	1646240	32.4
1999	1275220	85.9	208616	11.8	1483836	9.7	373570	1857406	12.8
2000	1474321	85.3	253685	14.1	1728006	16.4	486066	2214072	19.2
2001	1782691	82.0	376397	14.7	2159089	24.9	678959	2838048	28.2
2002	2563693	85.1	449907	14.9	3013601	39.5	838640	3852241	35.7

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على :

- الأعمدة (1 ، 3 ، 7 ، 8) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية

،نشرات سنوية متفرقة (2003-2016)

- الأعمدة (2 ، 4 ، 5 ، 6 ، 9) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

2. تحليل عرض النقد بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع في العراق للمدة (2003-2016)

شهدت المدة (2003-2016) تغيرات مهمة في المجال النقدي واهمها استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك المركزي رقم 56 لعام 2004، وانتقاله إلى اقتصاد أكثر حرية وقل تدخلا من الجانب الحكومي، بالإضافة إلى استبدال العملة القديمة بعملة وطنية جديدة وتمحورت استقلالية البنك المركزي بعدم إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق المالية في اطار السوق المفتوحة، إذ لم يعد البنك المركزي العراقي يمثل الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة على غرار ما كان سابقا . (1)

(1) سنان الشيببي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت إلى اجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2007، ص 17

من خلال الجدول (4) يلاحظ ان عرض النقد بالمفهوم الضيق اخذ بالارتفاع من (5773601) مليون دينار عام 2003 إلى (21721167) مليون دينار عام 2007 مسجلا اعلى نسبة في معدل النمو خلال هذه المدة بلغت (40.4%) مقارنة بالعام 2006 ، وسجل عام 2008 ارتفاعا في عرض النقد بالمفهوم الضيق إذ بلغ (28189934) مليون دينار وكانت صافي العملة في التداول (18492502) مليون دينار، ما نسبته (65.6%) من عرض النقد M1 وقيمة الودائع الجارية (9697432) مليون دينار، أي ما نسبته (34.4%) من عرض النقد M1 وهذا نتيجة إقبال الأفراد لزيادة إيداعهم لدى المصارف التجارية بسبب تحرير سعر الفائدة، فضلا عن زيادة عدد المصارف التجارية إذ بلغت 18 مصرفا عام 2008، واستمرت الزيادة في معدلات نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق للأعوام اللاحقة وزيادات متفاوتة إذ سجل اقل نسبة زيادة عام 2011 بلغت (20.7%) وعلى الرغم من حدوث الأزمة الاقتصادية إلى ان عرض النقد لم يتراجع للعام 2009 حيث سجل معدل نمو بلغ (32.3%) وذلك بسبب الأرصدة النقدية من العملة الأجنبية الموجودة في حوزة البنك المركزي. واستمرت معدلات الزيادة في عرض النقد M1 خلال السنوات اللاحقة إذ بلغ في عام 2010 (51743489) مليون دينار وبمعدل نمو (38.7%) أما نسبة العملة في التداول بلغت (47.0%) في حين بلغت الودائع الجارية (53.0%)، بينما وصل عرض النقد عام 2013 إلى (73831000) مليون دينار بمعدل نمو (15.8%) وبلغت العملة في التداول (47.4%) وبلغت الودائع الجارية (52.0%) ويلاحظ ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد. بينما شهدت الأعوام 2014-2015 انخفاضا لعرض النقد وبمعدل نمو سالب بلغ (1.5, 9.9%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية فيما سجلت العملة في التداول ارتفاعا بلغ (53.2 , 49.6%) على التوالي وذلك بسبب الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية وانخفاضها نتيجة للانخفاض الحاد والاستثنائي الذي شهدته أسعار النفط العالمية ⁽¹⁾. بينما سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق ارتفاعا بمعدل نمو (8.0%) ليصل إلى (70733000) مليون دينار مقابل (65435425) مليون دينار عام 2016، ويعزى هذا الارتفاع لزيادة العملة في التداول بنسبة (40.5%) من أجمالي عرض النقد M1 مقابل تراجع نسبة الودائع الجارية لتسجل (49.4%) من أجمالي عرض النقد M1 وهذا نتيجة لحالة التحوط من قبل الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللائقين في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد ⁽²⁾.

ومن خلال الجدول (4) يلاحظ بان عرض النقد بالمعنى الواسع M2 سجل معدلات نمو واضحة خلال المدة 2003-2013 وان الزيادة في عرض النقد بالمفهوم الواسع بعد عام 2003 بسبب رفع العقوبات

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص 33

(2) البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، لعام 2016، ص 2

الاقتصادية والارتفاع الكبير في إيرادات النفط من العملة الأجنبية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كمية الموجودات الأجنبية، وتحسن المركز النقدي للحكومة مما أعطى للحكومة الفرصة في تمويل نفقاتها العامة بشقيها الاستثماري والجاري من خلال تحويل الموجودات الأجنبية إلى العملة المحلية، بينما شهد عام 2014 ارتفاعاً بمعدل نمو عرض النقد M2 مقارنة بعام 2013 بنسبة (3.4%) على الرغم من انخفاض صافي الموجودات الأجنبية نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية ويعود ذلك للأثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص والحكومة بينما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع نهاية عام 2016 ارتفاعاً بمقدار (88082000) مليون دينار، وبمعدل نمو (6.6%) عن العام 2015 وهذه الزيادة في عرض النقد M2 تعود إلى نمو مكوناتها الأساسيين : عرض النقد M1 بنسبة (8.0%) ليصل إلى (70733000) مليون دينار مقارنة ب (65435425) مليون دينار عام 2015.

جدول (4)

عرض النقد بالمعنى الضيق M1 والمعنى الواسع M2 ومكوناته للمدة (2016-2003)

مليون دينار

السنة	صافي العملة في التداول (1)	نسبة العملة إلى M1% (2)	الودائع الجارية (3)	نسبة الودائع الجارية إلى M1% (4)	عرض النقد M1 (5)	معدل نمو % (6)	شبه النقود (7)	عرض النقود M2 (8)	معدل نمو % (9)
2003	46229794	80.1	1143807	19.9	5773601	91.5	1179819	6350961	80.5
2004	7162945	70.6	2985681	29.4	10148626	75.7	1349522	11498200	65.3
2005	9112837	80.0	2286288	20.0	11399125	12.3	3260525	14659450	27.4
2006	10968099	71.0	4491961	29.0	15460060	35.6	5590189	21050249	43.5
2007	14231700	65.6	7489467	34.4	21721167	40.4	5198829	26919996	27.8
2008	18492502	65.6	9697432	34.4	28189934	29.7	6671993	34861927	29.5
2009	21775679	58.3	15524351	41.7	37300030	32.3	8055259	45355289	30
2010	24342192	47.0	27401297	53.0	51743489	38.7	8545679	60289165	32.9
2011	28287361	45.2	34186568	54.8	62196000	20.7	9593380	72069177	19.5
2012	30593647	48.0	33142224	52.0	63736000	2.4	11800257	75336125	4.8
2013	34995453	47.4	38835511	52.6	73830964	15.8	13842000	87700000	16.1
2014	36071593	49.6	36620855	50.4	72692448	1.5	18036000	90944900	3.4
2015	34855256	53.2	30580169	46.8	65435425	9.9	17160000	82595000	9.1
2016	28658000	40.5	42025000	59.5	70733000	8.0	17349000	88082000	6.6

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، مجموعات ونشرات إحصائية سنوية متفرقة للسنوات (2016-2003)
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير السياسة النقدية عام 2016
- الأعمدة (2 ، 4 ، 5 ، 6 ، 9) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ثالثا : التحليل الوصفي لسرعة دوران النقود في العراق للمدة (1990-2016)

1. تحليل سرعة دوران النقود للمدة (1990 – 2002)

مما يلاحظ خلال المدة (1990 – 2002) هو ارتفاع معدلات السيولة وينسب تزايد عن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتوسع في الإصدار النقدي الجديد خلال مدة التسعينيات، مما انعكس في زيادة ما بحوزة الأفراد من أرصدة نقدية والتي لم توجه للأنفاق فالأمر يدل على ان سلوك الأفراد في الطلب على النقود اخذ يتلازم طرديا وخلافا للمنطق مع الزيادات في عرض النقد إذ ان السبب وراء احتفاظ الأفراد بالنقود من اجل مواجهة الارتفاعات في مستويات الأسعار وأيضا التحوط تجاه الظروف التي أخذت تسوء بسرعة،⁽¹⁾ ويلاحظ من خلال الجدول (5) ان معدلات سرعة دوران النقود بالمفهومين الضيق والواسع في العراق، كانت منسجمة إلى درجة معينة مع التغيرات التي حدثت في معدلات التضخم معبرا عنها بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت سرعة دوران النقود انخفاضا من (3.6) عام 1990 إلى (1.7) عام 1991 وبمعدل نمو سالب (52.7) بالمعنى الضيق ومن (2.2) إلى (1.2) وبمعدل نمو سالب (45.4) بالمفهوم الواسع ويعزى ذلك نتيجة لتوقف مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب حرب الخليج الثانية التي شنتها قوات التحالف ضد العراق عقب غزو الكويت، بينما شهدت سرعة دوران النقود للمدة 1992-2002 ارتفاعا متذبذبا خلال المدة فقد سجلت في عام 1992 (2.6) بالمفهوم الضيق و (1.9) بالمفهوم الواسع وبمعدل نمو (52.9%، 58.3%) على التوالي، بينما سجلت سرعة دوران النقود اعلى معدل لها (29.0) بالمفهوم الضيق و (22.4) بالمفهوم الواسع عام 2000 وبمعدل نمو (25%، 42.6%) على التوالي، أما السنوات 2001-2002 فقد شهدت انخفاضا إذ سجلت (19.1) بالمفهوم الضيق و (14.4) بالمفهوم الواسع عام 2001 وبمعدل نمو (35.7% ، 34.1%) على التوالي، وسجلت (13.6) بالمفهوم الضيق و (11.5) بالمفهوم الواسع لعام 2002 وبمعدل نمو (28.7% - ، 20.1% -) على التوالي، والجدول يوضح سرعة دوران النقود في العراق للمدة (1990-2002).

(1) نرمين معروف غفور، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة 1990-2013، الجامعة العراقية، مجلة الدنانير، العدد7، 2015، ص 241

جدول (5)

تطور سرعة دوران النقود في العراق للمدة (2002-1990)

السنوات	سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق M1 (1)	معدل النمو % (2)	سرعة دوران النقود بالمفهوم الواسع M2 (3)	معدل النمو % (4)
1990	3.6	-----	2.2	-----
1991	1.7	-52.7	1.2	-45.4
1992	2.6	52.9	1.9	58.3
1993	3.7	42.3	2.7	42.1
1994	6.9	86.4	5.9	118.5
1995	9.4	36.2	8.5	44.0
1996	6.7	-28.7	5.9	-30.5
1997	14.4	114.9	11.9	101.6
1998	37.0	156.9	10.2	-14.2
1999	23.2	-37.2	15.7	53.9
2000	29.0	25	22.4	42.6
2001	19.1	-34.1	14.4	-35.7
2002	13.6	- 28.7	11.5	-20.1

المصدر : الأعمدة (1) و (3) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) وبيانات الجدول (11)
الأعمدة (2) و (4) من عمل الباحث وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس - 100* 1)

2. تحليل سرعة دوران النقود (2003 - 2016)

بعد أحداث 2003/4/9 شهد العراق تغيرات كبيرة على مختلف المستويات ومن أهمها تغير السياسة الاقتصادية برمتها فبعد ان كان العراق يتبع ويطبق النظام الاشتراكي تحول إلى اتباع النظام الرأسمالي، اذ بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى نظام السوق، مما أدى إلى الاستقرار النسبي في مختلف المؤشرات الاقتصادية ولاسيما النقدية منها، وبما ان سرعة دوران النقود من المؤشرات النقدية المهمة يلاحظ ومن خلال بيانات الجدول (6) أنها شهدت تغيرات خلال المدة (2003 - 2016) يلاحظ ان سرعة دوران النقود انخفضت عام 2003 إذ سجلت (5.1) بالمفهوم الضيق و (7.3) بالمفهوم الواسع وبمعدل نمو سالب (62.5% , 36.5%) على التوالي مقارنة بعام 2002 ويعزى سبب الانخفاض إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي عن العام السابق فانخفض من (41022927) مليون دينار عام 2002 إلى (29585788) مليون دينار عام 2003، ثم ارتفعت سرعة دوران النقود للأعوام (2004-2008) مسجلة اعلى قيمة لها (6.4) بالمفهوم الضيق و (5.6) بالمفهوم الواسع عام 2005 وادنى قيمة لها (5.1) بالمفهوم الضيق و (4.1) بالمفهوم الواسع عام 2007 ، ويرجع ذلك نتيجة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد مما يعكس انخفاض حجم المدخرات في الأمد الطويل وبالتالي انخفاض الطلب على

النقود مما انعكس على ارتفاع سرعة دوران النقود، ومن خلال البيانات في الجدول (6) يلاحظ بان سرعة دوران النقود أخذت بالانخفاض خلال المدة (2009-2016) نتيجة لقيام السلطة النقدية برفع قيمة الدينار العراقي من خلال العمل بمزاد العملة إذ سجل سرعة دوران النقود ادنى معدل لها عام 2012 بلغ (14.7%) بالمفهوم الضيق و (10%) بالمفهوم الواسع وادنى معدل نمو عام 2009 بنسبة (36.3%) بالمفهوم الضيق و (37.7%) بالمفهوم الواسع ومن خلال تتبع بيانات الجدول (6) يلاحظ ان سرعة دوران النقود أخذت بالانخفاض للأعوام (2013,2014,2015,2016) وسجلت معدلات نمو سالبة بلغت (5.1%-2.7%, -13.8%, -12.9%) بالمفهوم الضيق و (3.0%-9.3%, -13.7%, -12%) على التوالي، ويتبين ان السبب وراء هذا الانخفاض يعود إلى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات التضخم .

جدول (6)

تطور سرعة دوران النقود في العراق للمدة (2003-2016)

السنوات	سرعة دوران النقود بالمعنى الضيق M1 (1)	معدل النمو % (2)	سرعة دوران النقود بالمفهوم الواسع M2 (3)	معدل النمو % (4)
2003	5.1	-62.5	7.3	-36.5
2004	5.2	1.9	4.6	-36.9
2005	6.4	23.0	5.6	21.7
2006	6.1	-4.6	4.5	-19.6
2007	5.1	-16.3	4.1	-8.8
2008	5.5	7.8	4.5	9.7
2009	3.5	-36.3	2.8	-37.7
2010	3.1	-11.4	2.6	-7.1
2011	3.4	9.6	3.0	15.3
2012	3.9	14.7	3.3	10
2013	3.7	-5.1	3.2	-3.0
2014	3.6	-2.7	2.9	-9.3
2015	3.1	-13.8	2.5	-13.7
2016	2.7	-12.9	2.2	-12

المصدر : الأعمدة (1) و(3) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4) وبيانات للجدول (12)

الأعمدة (2) و (4) من عمل الباحث وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس - 1 * 100)

رابعاً: التحليل الوصفي لمزادات العملة في العراق للمدة (2003-2016)

باشر البنك المركزي العراقي باستخدام أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء الدولار الأمريكي بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم والسيطرة على سعر صرف العملة بصورة مباشرة من اجل خلق توازن حقيقي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية في سوق الصرف، إذ بدأ العمل بمزاد العملة في 2003/10/4 فاصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزي للعملة الأجنبية وساعد مزاد العملة من الحد من تقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وإلغاء التعددية بأسعار الصرف قبل عام 2003 .⁽¹⁾ والسيطرة على معدلات التضخم وانخفاض عرض النقد من خلال المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي فضلا عن فسخ المجال للمصارف لاستثمار موجوداتها النقدية نظرا لغياب الفرص الاستثمارية الكبيرة وتمكينها من فتح الاعتمادات المصرفية وإصدار خطابات الضمان خارج العراق لاستيراد البضائع المختلفة ، وتحتل مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية (الدولار) النسبة الأكبر من وزارة المالية، وتعد هذه النسبة خارج نافذة المزداد، ونسبة بسيطة من العملة المشتراة في المزاد من قبل المصارف التجارية ودوائر الدولة الأخرى.⁽²⁾ ومن اجل الوقوف على تطورات مزاد العملة الأجنبية، لابد من تحليل وضع مزاد العملة للتعرف على اهم تطوراتها، والجدول (7) يبين مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراق من الدولار للمدة 2003-2016 كلاتي :

1. مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار الأمريكي للمدة (2003-2016)

ويلاحظ من خلال الجدول (7) ان مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية بلغت (293) مليون دولار عام 2003 وبمعدل نمو (1950.5) بداية العمل بالمزاد وارتفعت كميات المبيعات عام 2004 إذ بلغت (6008) مليون دولار وبمعدل نمو (74.1)، فيما سجل عام 2007 ارتفاعا ملحوظا في كمية مبيعات بلغت (15980) مليون دولار وبمعدل نمو (43 %) وذلك لأجل إشباع حاجة القطاع الخاص من العملة الأجنبية، فاصبح الدولار يباع بطريقتين الطريقة الأولى الحوالة وهي الغالبة التحويل إلى حسابات خارجية للمصارف لتمويل استيرادات القطاع الخاص، أما الطريقة الثانية وهي النقد فتشمل المبيعات النقدية إلى المصارف لتمويل حاجات متعددة (السفر والعلاج وغيرها)⁽¹⁾ واتخذت مبيعات البنك المركزي من الدولار مسارا تصاعديا ، حتى بلغت اعلى مستوى لها عام 2013 ما قيمته (55678) مليون دولار . وهذا

(1) سعد عبد الكريم حماد، صبحي عبد الغفور جروان، الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك

، جامعة تكريت، مجلة تكريت **2003-2011 المركزي العراقي واثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة**

188، ص 30 للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد

(2) سوسن كريم هودان الجبوري، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي

للمدة (2003-2013)، مصدر سابق، ص 52

، ص 2020 البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 07¹⁾

الارتفاع يعكس الطلب المتزايد على الدولار لتغطية احتياجات العراق من الاستيرادات وكذلك للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي .

بينما سجل عام 2014 انخفاضا في الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في مزاد العملة الأجنبية إذ بلغت الكميات المباعة (54463) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (-2.1%) عن العام 2013 ويعزى ذلك نتيجة لإصدار ضوابط جديدة من قبل البنك المركزي العراقي تخص بيع وشراء العملة الأجنبية (الدولار) ومن اهم هذه الضوابط فرض قيود على المصارف التي تتعامل بمزاد العملة كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد من العملة الأجنبية والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية⁽²⁾ واستمر انخفاض الكميات المباعة في مزاد العملة الأجنبية من الدولار للأعوام 2016-2015 إذ سجل الكميات المباعة (44304) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (-18.6%) عن العام 2014 والكميات المباعة من الدولار عام 2016 بلغت (33524) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (-24.3%) ويعزى هذا الانخفاض نتيجة للتعليمات التي تقضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بشراء الدولار لدى مراسليها بالخارج لتمويل العمليات التجارية المسموح بها قانونا لضمان استقرار السعر.⁽³⁾

2. مشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار للمدة (2003-2016)

من خلال الجدول (7) يلاحظ بان الكميات المشتراة من العملة الأجنبية (الدولار) من قبل البنك المركزي لعام 2003 بلغت (900) مليون دولار من وزارة المالية ، مقابل (1) مليون دولار من المصارف والقطاع الخاص، في حين ارتفعت الكميات المشتراة في المزاد لعام 2004 لتصل إلى (10852) مليون دولار ، (10802) مليون دولار من وزارة المالية، مقابل (50) مليون دولار من المصارف والدوائر، واستمرت الزيادة في الكميات المشتراة من العملة الأجنبية (الدولار) متخذة مسارا تصاعديا لمجموع المشتريات ، حيث ارتفعت إلى (18110) مليون دولار ، لعام 2006 وبمعدل نمو بلغ (69.6%) وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية فضلا عن الارتفاع في الكميات المصدرة من النفط العراقي خلال العام ، إذ بلغت نسبة مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية ما نسبته (99%) من مجموع المشتريات ، بينما لا تتعدى نسبته مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة (1%) من مجموع المشتريات، وهذا الانخفاض في كمية المشتريات من القطاع الخاص يعزى إلى عدم مشاركة القطاعات غير النفطية في العملية الإنتاجية واقتصار دورها على المجالات الخدمية فقط .

، ص 201420⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2014

، ص 201521⁽²⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2015

واستمرت الكميات المشتراة من الدولار من قبل البنك المركزي العراقي بالارتفاع المتذبذب للأعوام (2007-2013) مسجلة بذلك اعلى معدل نمو لها بنسبة (78.1%) عام 2010 ، وادنى معدل نمو بنسبة (49.8%-) عام 2009، نتيجة للازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما بالنسبة إلى مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية (الدولار) من وزارة المالية فقط انخفضت للأعوام (2014,2015,2016) إلى (25653,32450,47615) على التوالي وبمعدلات نمو سالبة بنسبة (23.3%-، 31.7%-، 20.9%-) على التوالي . والجدول (7) يوضح مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار خلال مدة الدراسة .

جدول (7)
مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية (الدولار) في المزارد للمدة (2003 – 2016)

مليون دولار

السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية	مشتريات المزارد	مجموع المشتريات	معدل النمو السنوي للمشتريات %	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزارد	معدل النمو السنوي للمبيعات %
2003	900	1	901	-----	293	-----
2004	10802	50	10852	11.04	6008	1950.5
2005	10600	78	10678	-0.02	10463	74.1
2006	18000	110	18110	69.6	11175	6.8
2007	26700	1,413	28113	55.2	15980	43
2008	45500	350	45850	63.0	25869	61.9
2009	23000	13	23013	-49.8	33992	31.4
2010	41000	4	41004	78.1	36169	6.4
2011	51000	3	51003	24.3	39798	10
2012	57000	4	57004	11.7	48649	22.2
2013	62,000	-	62000	8.7	55,678	14.4
2014	47,515	-	47515	-23.3	54,463	-2.1
2015	32,450	-	32450	-31.7	44,304	-18.6
2016	25,653	-	25653	-20.9	33,524	-24.3

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية متفرقة، للسنوات (2003-2016)

المبحث الثالث : النموذج القياسي لتحليل اثر بعض العوامل الحقيقية على سعر الصرف في العراق للمدة 1990-2016

يتناول هذا المبحث الجانب القياسي من خلال استخدام نماذج الاقتصاد القياسي التي تستند إلى تحليل السلاسل الزمنية ، والاختبارات القياسية الحديثة، اذ يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على الأثر الذي تحدثه

بعض العوامل الاقتصادية النقدية منها والحقيقية على سعر الصرف الأجنبي في العراق وقد استخدم البحث الأساليب الكمية للوصول إلى هذا التأثير متضمنا أسلوب قياس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ، ومن ثم تقدير العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وتلك العوامل في الأجل القصير . فضلا عن قياس علاقة التوازن طويلة المدى التي تبين التأثير بين تلك العوامل وسعر الصرف الأجنبي بأسلوب أو منهج التكامل المشترك من خلال نموذج جوهانسن..

أولا: قياس إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في العراق باستخدام احد

اختبارات جذر الوحدة وهو اختبار فيليبس - بيرون (P-P test)

اقترح هذا الاختبار فيليبس - بيرون (P-P test) طريقة غير معيارية (non parametrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار (ADF) الذي استعمل طريقة معيارية اذ تم التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة ، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يؤخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة ، ويقوم اختبار (فيلبس- بيرون) على اختيار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث صيغ او نماذج بدون حد ثابت واتجاه ، ومع وجود حد ثابت فقط ، ومع وجود حد ثابت واتجاه عام وبالاغتماد على فرضية العدم والفرضية البديلة ، ويتم حساب اختبار فيليبس - بيرون كما يأتي :

$$Lm = \sqrt{k} \times \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة Lm الإحصائية مع مثلتها الجدولية ، وعندما تكون الإحصائية اكبر من الجدولية هذا يعني ان السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة ، والعكس صحيح.

1. قياس إستقرارية سلسلة بيانات سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2016)

باستخدام اختبار Phillips – Perron test

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات سعر الصرف في العراق ، اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية هنا ابتداءً هي غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة وحتى عند وجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة عند كل من مستويات المعنوية (1%) و (5%) و (10%) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) ~ I وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (8)

اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2016)

الفرق الاول			المستوى			المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون	
-5.836418	-5.324851	-5.281462	-1.658619	-2.198416	-0.149115	سعر الصرف
-4.374307	-3.724070	-2.660720	-4.356068	-3.711457	-2.656915	مستوى المعنوية
-3.603202	-2.986225	-1.955020	-3.595026	-2.981038	-1.954414	
-3.238054	-2.632604	-1.609070	-3.233456	-2.629906	-1.609329	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews .

2. قياس إستقرارية سلسلة بيانات المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2016)

باستخدام اختبار Phillips – Perron test

أ. قياس إستقرارية سلسلة بيانات عرض النقد في العراق للمدة (1990-2016)

باستخدام اختبار Phillips – Perron test

يوضح الجدول (9) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات عرض النقد في العراق ،اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (5%) و (10%) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) ~ ١ وخالية من جذر الوحدة.

جدول (9)

اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات عرض النقد في العراق للمدة (1990-2016)

الفرق الاول		المستوى			المتغير
حد ثابت	بدون	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون	

-2.824143	-2.165480	-1.460751	1.002947	1.245992	عرض النقد	
-3.724070	-2.660720	-4.356068	-3.711457	-2.656915	%1	مستوى المعنوية
-2.986225	-1.955020	-3.595026	-2.981038	-1.954414	%5	
-2.632604	-1.609070	-3.233456	-2.629906	-1.609329	%10	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews .

ب. قياس إستقرارية سلسلة بيانات سرعة دوران النقود في العراق للمدة (1990-2016)

باستخدام اختبار Phillips – Perron test

يوضح الجدول (10) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات سرعة دوران النقود في العراق ،اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة وحتى عند وجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة عند كل من مستويات المعنوية (1% و 5%) و (10%) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) ~ 1 وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (10)

اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات سرعة دوران النقود في العراق للمدة (1990-2016)

الفرق الاول			المستوى			المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون	
-5.031307	-4.900990	-5.005575	-1.826127	-1.595128	-0.966189	سرعة دوران النقود
-4.374307	-3.724070	-2.660720	-4.356068	-3.711457	-2.656915	مستوى المعنوية
-3.603202	-2.986225	-1.955020	-3.595026	-2.981038	-1.954414	
-3.238054	-2.632604	-1.609070	-3.233456	-2.629906	-1.609329	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

ت. قياس إستقرارية سلسلة بيانات مزادات العملة في العراق للمدة (2003-2016)

باستخدام اختبار Phillips – Perron test

يوضح الجدول (11) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات مزادات العملة في العراق ،اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية في بداية الأمر كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5%

و 10%) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (1%) و (5%) و (10%) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) ~ 1 وهذا يؤدي إلى خلو السلسلة من الجذر الأحادي.

جدول (11)

اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات مزايدات العملة في العراق للمدة (2003-2016)

المتغير		المستوى			الفرق الاول	
		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون	حد ثابت
مزايدات العملة		-1.392877	-1.565044	0.488559	-1.191976	-6.636203
مستوى المعنوية	1%	-2.771926	-4.200056	-4.886426	-2.771926	-4.121990
	5%	-1.974028	-3.175352	-3.828975	-1.974028	-3.144920
	10%	-1.602922	-2.728985	-3.362984	-1.602922	-2.713751

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews .

ثانيا : اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه في العراق للمدة 1990-2016

2016 باستخدام نموذج جوهانس - جسيوس

يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه بعض العوامل الاقتصادية النقدية منها والحقيقية باعتبارها (متغيرات مستقلة) على سعر الصرف الأجنبي في العراق ، (بوصفه متغير تابع) يتأثر بها. وقد تم استعمال أسلوب تحليل التكامل المشترك (Counteraction) بشكل رئيسي في البحث لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يشترط ان تكون المتغيرات لهذا الاختبار غير مستقرة لمستواها ولكنها تصبح مستقرة عند اخذ الفرق الاول لها . إذ تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر ، حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير ، فان هناك قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق هذه العلاقة وذلك في الأمد الطويل . ولقد تم واستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews) للوصول للنتائج المطلوبة . وهنا سوف يتم تقسيم هذا التحليل على ثلاثة نماذج أساسية هي :

1. تقدير العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية المؤثرة عليه في العراق للمدة 1990-2016

2016 باستخدام نموذج Johansen

أ. تقدير العلاقة بالأجل القصير

يتم تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك (counteraction Regression) بين سعر الصرف و المتغيرات النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد M2 ، وسرعة دوران النقود V) كون هذه السلاسل غير مستقرة عند مستواها ولها درجة التكامل نفسها، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، وعلى وفق معادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$Ex = a_0 + \alpha_1 M_2 - \alpha_2 V + U_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن :

α_1, α_2, a_0 : المعلمات المقدرة .

μ_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي . وكانت النتائج هي كما موضحة في الجدول التالي

جدول (12)

نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية (عرض النقد وسرعة دوران النقود) في العراق للمدة (1990-2016)

(2016)

Dependent Variable: EX

Method: Least Squares

Date: 05/10/18 Time: 17:27

Sample: 1990 2016

Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	357.3600	173.3396	2.061617	0.0402
M2	8.232-06	2.63E-06	3.128165	0.0046
V	-102.5264	17.44985	5.875486	0.0000
R-squared0.751255			Mean dependent var1216.963	
Adjusted R-squared0.747193			S.D. dependent var605.4087	
S.E. of regression402.8618			Akaike info criterion14.93950	
Sum squared resid3895144.			Schwarz criterion15.08349	
Log likelihood-198.6833			Hannan-Quinn criter.14.98232	
F-statistic17.35813			Durbin-Watson stat0.740719	
Prob(F-statistic)0.000022				

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews .

أي ان التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية سوف تؤثر تأثيرا قويا على سعر الصرف مستقبلا أي ان زيادة عرض النقد M2 بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدلات سعر الصرف في العراق بمقدار (8.232) وحدة ، وكذلك زيادة سرعة دوران النقود بوحدة واحدة تؤدي الى ارتفاع سعر الصرف ب (102.52) وحدة وكما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$EX = 357.3600 + 8.232M2 + 102.526 V$$

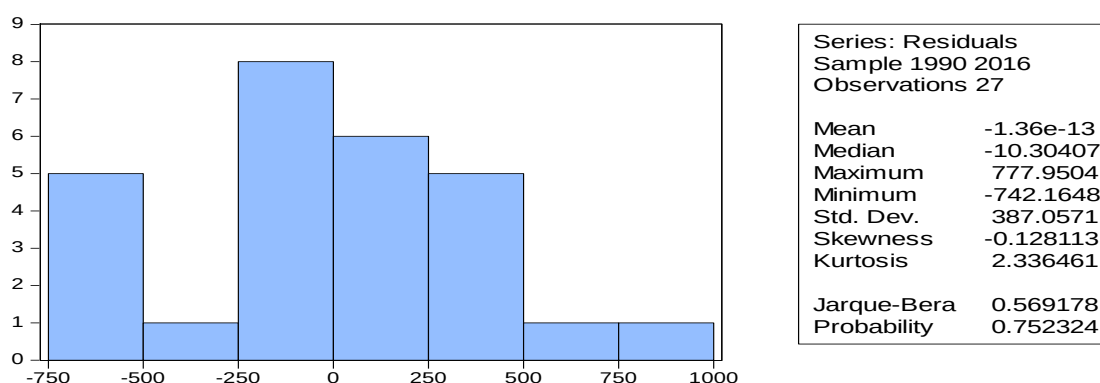
وكانت القوة التفسيرية للنموذج قد بلغت 75% كما يوضحه معامل التحديد في النموذج اي 75% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تفسرها المتغيرات النقدية الداخلة في النموذج ، كذلك تبين النتائج معنوية المعالم المقدرة لكلا المتغيرين المستقلين المتمثلين بعرض النقد وسرعة دوران النقود. كذلك المعنوية الإجمالية للنموذج التي تبينها إحصائية F-statistic اذ بلغت قيمته 17.35

ب. اختبار طبيعة البواقي

بعد ذلك نقوم باحتساب البواقي (u_t) التي تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأمد القصير عن اتجاهها التوازني في الأمد الطويل ولتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً؟ نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (0.569) وهي أكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي انها موزعة توزيعاً طبيعياً كما هو موضح في الشكل الآتي :

شكل (1)

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

ت. رسم انتشار البواقي

ثم نقوم برسم البواقي لتلك المعادلة وكما يلي

شكل (2)

البواقي لدالة الانحدار بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية في العراق

Obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
		583.139980	579.139980	
1990	4	5249231	5249231	* . .
		480.652608	470.652608	
1991	10	7925288	7925288	*. .
		552.627605	531.627605	
1992	21	8830446	8830446	*. .
		635.116270	561.116270	
1993	74	485639	485639	*. .
		964.543205	508.543205	
1994	456	503016	5030159	*. .
		1235.19603	438.803969	
1995	1674	0978074	0219264	. .*
		971.184632	198.815367	
1996	1170	5390856	4609143	. *.
		1587.64585	116.645856	
1997	1471	6904233	9042331	. * .
		1416.67191	203.328089	
1998	1620	0165326	8346743	. *.
		1982.30406	10.3040679	
1999	1972	7906428	0642746	. * .
		2672.16483	742.164833	
2000	1930	3201007	2010067	* . .
		1857.08720	71.9127949	
2001	1929	5020526	794738	. * .
		1568.10418	388.895817	
2002	1957	2046704	9532961	. *
		1158.04958	777.950416	
2003	1936	3676569	3234307	. . *
		923.572971	529.427028	
2004	1453	177862	822138	. .*
		1052.10583	419.894161	
2005	1472	8596526	4034744	. *
		991.901736	483.098263	
2006	1475	3472166	6527833	. .*
		999.179570	267.820429	
2007	1267	1327732	8672268	. *.
		1105.52563	97.4743692	
2008	1203	0735081	6491895	. * .
		1017.55607	164.443920	
2009	1182	9594608	4053924	. * .
		1119.90663	65.0933630	
2010	1185	6942638	573615	. * .
		1257.82726	61.8272614	
2011	1196	1489752	8975211	. * .
		1315.46121	82.4612192	
2012	1233	9278483	7848241	. * .
		1406.92190	174.921903	
2013	1232	371652	7165206	. * .
		1402.85866	188.858665	
2014	1214	5533462	5334621	. * .
		1293.15638	46.1563851	
2015	1247	517498	7497973	. * .
2016	1275	1307.5389	32.5381	. * .

هـ. اختبار استقرارية البواقي

بعد ذلك نقوم باختبار مدى سكون أو استقرارية سلسلة (u_t) ، وذلك بتقدير الصيغة الآتية :

$$\Delta u_t = \delta u_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

وكانت النتيجة ان هذه السلسلة مستقرة عند مستوياتها بوجود حد ثابت واتجاه عام وعند مستويات المعنوية 5% و 10% وكما ما موضح بالجدول التالي ، وهذا ما يؤكد لنا وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الذي سوف يتم اختبارها بالنقطة التالية من هذا المطلب

جدول (13)
اختبار (P-P test) سلسلة البواقي معادلة الانحدار

المستويات		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-3.754717	1.957573-	سلسلة البواقي
-4.467895	-3.80854	%1 مستوى المعنوية
-3.44496	-3.02068	%5
-3.26145	-2.65041	%10

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

2. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية

بعد ان تأكدنا من استقرارية سلسلة البواقي سوف نقوم باجراء اختبار للتكامل المشترك بين سعر الصرف الأجنبي والمتغيرات النقدية في العراق للمدة 1990-2016 ومن خلال نموذج جوهانسن ، ظهر من نتائج التحليل ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين تلك المتغيرات المذكورة أي أنها ترتبط مع سعر الصرف بعلاقة توازنية طويلة الأمد أي ان التغيرات التي تحدث في احدها سوف تؤثر على المتغيرات الأخرى تأثيراً قوياً مستقبلاً وكما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (14)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف و المتغيرات النقدية في العراق للمدة (1990-2016)

Included observations: 25 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: EX M2 V

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.359996	66.95451	29.79707	0.032434
At most 1	0.204453	45.797488	15.49471	0.02 193
At most 2	0.003170	10.079370	3.841466	0.04 781

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.359996	21.15702	11.13162	0.04316
At most 1	0.204453	15.71818	14.26460	0.02396
At most 2	0.003170	11.07370	3.841466	0.02571

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

ثانيا : تقدير العلاقة بين سعر الصرف ومزادات العملة في العراق للمدة 2004-2016

1.تقدير العلاقة بالأجل القصير

سوف يتم تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك (*counteraction Regression*) بين سعر الصرف ومزادات العملة المتمثلة بمبيعات البنك المركزي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (*OLS*)، ونظرا لقلة عدد مشاهدات أو بيانات هذه السلاسل سوف نقوم بأخذ البيانات الربع السنوية لتلك السلاسل ، وعلى وفق معادلة الانحدار البسيط الآتية:

$$Ex = a_0 - \alpha_1 CU_{1t} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث إن :

α_0, α_1 : المعلمات المقدرة .

μ_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي . وكانت النتائج هي كما موضحه في الجدول التالي

جدول (15)

نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي في العراق للمدة (2004-2016)

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	1573.648	74.57709	21.10096	0.0000	
CU	-0.088313	0.002155	-3.856864	0.0023	
R-squared			0.653495	Mean dependent var	1326.429
Adjusted R-squared			0.516286	S.D. dependent var	205.0781
S.E. of regression			142.6309	Akaike info criterion	12.88996
Sum squared resid			244122.8	Schwarz criterion	12.98125
Log likelihood			-88.22972	Hannan-Quinn criter.	12.88151
F-statistic			14.87540	Durbin-Watson stat	1.017971
Prob(F-statistic)			0.002282		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews .

يتضح من الجدول ان التغيرات التي حدثت في مزادات العملة كان لها تأثير واضح على سعر الصرف أي ان تغير هذه المبيعات بوحدة واحدة تؤدي إلى تغيير معدلات سعر الصرف في العراق بمقدار (0.08831) وحدة من خلال العلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين وكما هو موضح بالمعادلة التالية:

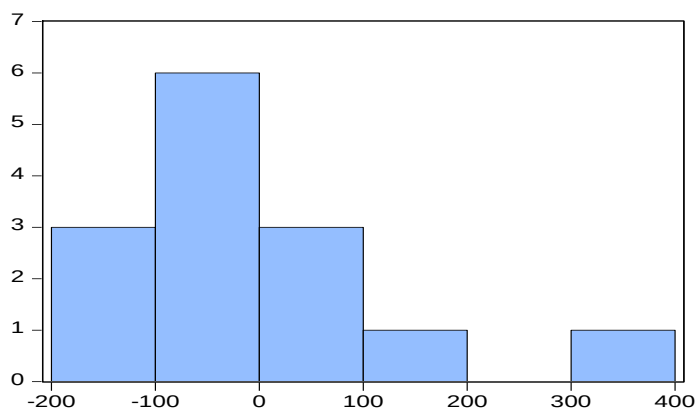
$$EX = 1573.648 - 0.0883 CU$$

وكانت القوة التفسيرية للنموذج قد بلغت 65% كما يوضحه معامل التحديد R-squared في النموذج أي 65% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تفسر بواسطة مبيعات البنك المركزي الداخلة في النموذج ، كذلك تبين النتائج معنوية المعالم المقدرة ، فضلا عن المعنوية الإجمالية التي تبينها إحصائية F-statistic اذ بلغت قيمتها 14.87 .

2- اختبار طبيعة البواقي

أما الآن فسوف نقوم باحتساب البواقي (u_t) التي تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأمد القصير عن اتجاهها التوازني في الأمد الطويل ولتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا؟ نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (5.158) وهي أكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي إنها موزعة توزيعا طبيعيا كما هو موضح في الشكل الآتي :

شكل (3) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني



Series: Residuals	
Sample 2003 2016	
Observations 14	
Mean	-2.00e-13
Median	-17.32506
Maximum	364.7875
Minimum	-173.8129
Std. Dev.	137.0353
Skewness	1.240630
Kurtosis	4.639206
Jarque-Bera	5.158791
Probability	0.075820

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

3 انتشار البواقي

نقوم برسم البواقي لتلك المعادلة وكما يلي

شكل (4)

البواقي لدالة الانحدار بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي العراقي

Obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
2003	1936	1571.212541	364.7874588	. . *
		187683	123168	
		1523.706057	70.70605765	
2004	1453	655505	550465	. * .
		1486.673444	14.67344450	
2005	1472	508373	837337	. * .
		1480.754876	5.754876481	
2006	1475	481267	267303	. * .
		1440.812854	173.8128548	
2007	1267	893845	938451	* . .
		1358.609597	155.6095975	
2008	1203	562312	623117	* .
		1291.086383	109.0863839	
2009	1182	960932	609318	. * .
		1272.989863	87.98986346	
2010	1185	462322	232244	. * .
		1242.823454	46.82345423	
2011	1196	234277	427762	. * .
		1169.248671	63.75132892	
2012	1233	077093	290736	. * .
		1110.819437	121.1805629	
2013	1232	000508	994923	. * .
		1120.919240	93.08075941	
2014	1214	586089	391099	. * .
		1205.366898	41.63310128	
2015	1247	714418	558174	. * .
		-	-	
2016	1275	1294.976678	19.97667867	. * .
		675378	537791	

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

4. اختبار استقرارية البواقي

بعد ذلك نقوم باختبار مدى سكون أو استقرارية سلسلة (u_t) ، وكانت النتيجة ان هذه السلسلة مستقرة عند مستوياتها بوجود حد ثابت وحتى بوجود حد ثابت واتجاه عام وعند مستويات المعنوية 1% و 5% و 10% وكما ما موضح بالجدول التالي ، وهذا ما يدلنا على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين موضوع البحث النموذج .

جدول (16)
اختبار (P-P test) سلسلة البواقي معادلة الانحدار

المستويات		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-6.754717	-5.957573	سلسلة البواقي
-4.467895	-3.00754	مستوى المعنوية
-3.43396	-3.04368	
-3.23245	-2.87041	
		1%
		5%
		10%

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

4 - اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي العراقي

بعد التأكد من استقرارية سلسلة البواقي سوف نقوم الآن اختبار للتكامل المشترك بين سعر الصرف الأجنبي ومبيعات البنك المركزي في العراق ومن خلال نموذج جوهانسن ، اذ ظهر من نتائج التحليل انه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين هذين المتغيرين المذكورين ومن خلال كلا الاختبارين لجوهانسن سواء من خلال اختبار الأثر أم اختبار القيمة العظمى ، أي ان مبيعات البنك المركزي العراقي لا ترتبط مع سعر الصرف بعلاقة توازنية طويلة الأمد أي ان التغيرات التي تحدث فيها سوف لن تؤثر على سعر الصرف مستقبلا وكما هو موضح بالجدول أدناه ، وهذا النتيجة طبيعية ومنطقية اذ ان زيادة البنك المركزي لمبيعاته جاءت نتيجة لظرف خاص ولمعالجة مشاكل طارئة على سعر الصرف وسوف لن تستمر طويلا، وانخفاض المبيعات الآن هو خير دليل على ذلك .

جدول (17)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي العراقي للمدة (2004-2016)

Date: 05/10/18 Time: 21:26

Sample (adjusted): 2004 2016

Included observations: 12 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: CU EX

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.425739	10.88886	15.49471	0.2184
At most 1 *	0.297236	4.232810	3.841466	0.0396

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.425739	6.656048	14.26460	0.5306
At most 1 *	0.297236	4.232810	3.841466	0.0396

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

الاستنتاجات والتوصيات

1. لسعر الصرف الاجنبي اهمية كبيرة تتمحور من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لان سعر الصرف يعتبر المرأة العاكسة لمركز البلد التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الاستيرادات والصادرات
2. من الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، الزيادة المفرطة في عرض النقد خلال التسعينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال اتباع الحكومة سياسة تمويل النفقات الحربية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وإيقاف تصدير النفط مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة
3. ظهر من خلال نتائج الاختبارات القياسية إن جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند فرقها الأول ومتكاملة من الرتبة (1) ~ I ، وهذا ما سمح لنا باستخدام نموذج التكامل المشترك المتمثل باختبار جوهانسن بين تلك المتغيرات.

التوصيات

1. على البنك المركزي العراقي تجنب الآثار السلبية التي تتركها عملية ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي على ان تكون هناك سلة من العملات تربط الدينار العراقي بها وضرورة مشاركة العملات الرئيسية في هذه السلة وبحسب مستوى التبادل التجاري
2. على البنك المركزي العراقي الأخذ بعين الاعتبار العوامل النقدية ولاسيما المستخدمة في البحث، عند استخدام سعر الصرف لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

المصادر

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007
5. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015
6. حيدر نعمه بخيت، فريق جواد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25
7. سعد صالح عيسى، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2017)، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 36، لسنة 2016
8. سعد عبد الكريم حماد، صبحي عبد الغفور جروان، الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي واثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة 2003-2011، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 30
9. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت الى اجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابوظبي، صندوق النقد العربي، 2007
10. سوسن كريم هودان الجبوري، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2013)، باستخدام نماذج كرانجر، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 36، 2015
11. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011
12. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1990

13. مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بغداد، بيت الحكمة، 2001
14. نجله شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة 2004-2015 ، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد 1، العدد 2، 2017
15. نرمين معروف غفور، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة 1990-2013، الجامعة العراقية، مجلة الدنانير، العدد7، 2015
16. وسام حسين علي الغزي، محددات سرعة دوران النقود في العراق دراسة تطبيقية للمدة 1980-2013 ، جامعة الأنبار، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد13، لسنة 2015